ان التمييز بينهما ليس بالامر العسير • ان الاختلاف بينهمـــا تام وبين • فاللاحصرية لا تخرج عن كونها صورة من صور المركزية الادارية • وفي هـذا النظام تتنازل السلطة المركزية لبعض ممثليها المحليين عـن شيء من سلطتهـا التقريرية ، مما يمنحـهم نوعـا من الاستقلال في تصريف بعض الشؤون الادارية ويعفيهم من واجب الرجوع الى الرئيس او الوزير المختص • ولكن استقلالهـم هذا هو ، في الواقع ، استقلال عارض ومؤقت ، لان السلطة المركزية تستطيع ، ان شاءت ومتى شاءت ، وضع حـد له • اما استقلال الهيئات المحلية المنتخبة فاصيل لانه نابع من نص دستوري او قانوني •

وعلى سبيل المثـال نذكر ان المرسوم الاشتراعـي رقم ١١١ ، الصادر فـي ١٩٥٩/٦/١٢ ، والمتعلق بتنظيم الادارات العامة ، وقانون البلديات الصادر في ١٩٦٣/٥/٢٩ ، قد اوجدا ، في لبنان ، شيئا من اللاحصرية عـندمـا نصا على توسيع صلاحيات الحكام الاداريين • لقد منح القائمقام حق الترخيص بانشاء بعض المحلات المصنفة ، وحق تعيين نواطير الحقول والجمعيات النقابية للمياه ، وتعيين لجان الري الخاصة ، وتوقيع شهادة عـمل ، واعطاء دفاتر الاستخدام، وتوقيع امر السفر لجميع الموظفين التابعين لمنطقته ؛ ومنح المحافظ حق منـح الاجازات الادارية والصحية ، وفرض العقوبات التأديبية ، والترخيص بانشاء بعض انواع المصانع والمحلات • واناط قانون البلديات ممارسة سلطة الوصاية، حسب اهمية القرارات ، بكل من القائمقام والمحافظ ووزير الداخلية •

فالفرق الاساسي بين اللامركزية واللاحصرية يكمن ، اذن ، في ان صلاحيات التقرير ، في النظام اللاحصري ، تمنح لموظفين يبقون تابعين للسلطة المركزية ، في حين ان صلاحيات التقرير التي تملكها المصالح والوحدات اللامركزية ، فـي النظام اللامركزي ، تستمد من النصوص الدستورية او القانونية •

وتعزيز اللاحصرية قد يقود الى اللامركزية الادارية • اما تقوية اللامركزية الادارية فقد تكون مقدمة للامركزية السياسيـة ، او للانفصـال السياسي ، وخصوصا اذا كانت العوامل الطائفية ، او الحوافز الاقليمية ، او البواعـث العنصرية هي الدافع ، في الاساس ، الى العـمل باللامركزية • ان اللامركزية تتحول ، اذا ما تسيست وتجاوزت الاطار الاداري ، الى نظام فدرالي • وقـد تؤدي كذلك الى انفصال سياسي كلي ، فالولايات المتحدة العثمانية التي كانـت تعرف باسم بلاد الروم ، او الروملي (وهي رومانيـا وبلغاريا واليونان والحرب) حصلت في البداية على لامركزية ادارية ، ولكنهـا استطاعـت ان تستغلها وتطورها الى لامركزية سياسية ثم الى استقلال تام عـن الامبراطورية العثمانية • « وهـذا هـو السر في المعارضة التي كانت الحكومة العثمانيـة تبديها لمطالب احرار البلاد العربية بمنحها استقلالا ذاتيا ، او لامركزية اداريـة